التأمين البنكي كآلية لتوزيع منتجات التأمين على الحياة

– دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة (2010– 2020) –

Bank insurance as a mechanism for distributing life insurance product - Case study of the Bank for Agriculture and Rural Development for the period (2010-2020)

بولغلم وريدة[1]*

[1] جامعة البليدة02 (الجزائر)، ouarda.espoire@gmail.com

تاريخ الاستلام: 12 /2022/04 تاريخ القبول: 2022/05/18 تاريخ النشر: 2022/06/01

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الفعال للبنوك التجارية في توزيع منتجات التأمين على الحياة من خلال التأمين البنكي كأحد أهم الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية الجزائرية والتي من شأنها تحقيق مداخيل إضافية للبنوك التجارية ولشركات التأمين وكذلك ترقية قطاع التأمين في الجزائر.

كما قد توصلت الدراسة الى أن القانون 06-04 الذي يسمح بتوزيع المنتجات التأمينية على مستوى البنوك التجارية قد ساهم في زيادة الإقبال على المنتوج التأمين على الحياة، إضافة الى مساهمته في زيادة رقم مبيعات عقود التأمين على الحياة.

كلمات مفتاحية: البنوك التجارية، التأمين البنكي، التأمين على الحياة.

تصنيف JEL : G21، G22، G2.

Abstract:

This study aims to highlight the effective role of commercial banks in distributing the life insurance product through bank insurance as one of the most important services provided by Algerian commercial banks, which would achieve additional incomes for commercial banks and insurance companies as well as in the promotion of the Insurance sector in Algeria.

* المؤلف المرسل

The study also found that Law 06-04, which allows the distribution of insurance products at the level of commercial banks, has contributed to an increase the number of sales of life insurance contracts.
Keywords: commercial banks, bank insurance, life insurance.
Jel Classification Codes: G21, G22, G 2.

1.مقدمة

تسعى البنوك التجارية الى تحقيق عوائد من خلال المعاملات المختلفة التي تقوم بها، وكان القانون 06-04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالتأمينات والذي عدل وتمم بالأمر07/95 الصادر في 25 جانفي 1995 كحافز لتوزيع المنتجات التأمينية (التأمين على الحياة كأحد أهم المنتجات) على مستواها والذي تجسد في الواقع سنة 2008، الذي من خلاله بدأت البنوك التجارية بتقديم المنتجات التأمينية على مستوى شبابيكها من خلال ما يسمى بالتأمين البنكي عبر اتفاقيات مبرمة بين البنوك التجارية وشركات التأمين وهذا ما سمح بربط القطاع المصرفي بقطاع التأمين ليكمل كل واحد الأخر هذا من جهة، ولكي يساهم كل من القطاعين في ترقية الأخر وتطويره من جهة أخرى، من خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما مدى مساهمة التأمين البنكي في توزيع منتجات التأمين على الحياة ؟

فرضيات الدراسة:

- يعزز التأمين البنكي توزيع منتجات التأمين على الحياة وزيادة في عدد العقود التأمينية المبرمة؛
- يساهم التأمين البنكي في تطوير القطاع المصرفي؛
- توجد علاقة طردية بين التأمين البنكي وانتاج التأمين على الحياة.

أهداف الدراسة:

سنحاول من خلال هذه الدراسة إبراز دور التأمين البنكي كألية تتبعها شركات التأمين لتوزيع منتوج التأمين على الحياة، إضافة الى التطرق للإطار القانوني والتنظيمي المسير لتوزيع المنتجات التأمينية بصفة عامة والتأمين على الحياة بصفة خاصة عبر البنوك التجارية في الجزائر، مع دراسة لتوزيع منتوج التأمين على الحياة من خلال التأمين البنكي على المستوى الوطني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة (2010- 2020).

منهج الدراسة:

تم الاعتماد في إنجاز هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي باستعمال الأسلوب الوصفي التحليلي ،وهو المنهج القائم على وصف خصائص الظاهرة موضوع الدراسة ،وجمع المعلومات عنها وتحليل مختلف الإحصائيات الرقمية ،ومن ثم استخلاص النتائج المتحصل عليها وتفسيرها بما يخدم أغراض البحث.

2. الإطار العام للتأمين البنكي

1.2 مفهوم التأمين البنكي:

قبل التطرق للتأمين البنكي وكذا أهم مزايا التأمين عبر البنوك نقوم بتقديم تعريف للمنتجات التأمينية ،وكذلك تعريف توزيع المنتجات التأمينية.

1.1.2 تعريف التأمين:

التأمين في لغة: التأمين في اللغة العربية مشتق من الأمن وهو طمأنينة للنفس وزوال الخوف، وله العديد من المعاني أبرزها إعطاء الأمن.

ويرى البعض أن التأمين هو"أداة إجتماعية يمكن بواسطتها تحويل عبء الخطر من الشخص المعرض له الى شخص أو هيئة تعاونه في تحمله.

من الناحية القانونية: "هو عقد بين طرفين الأول(المؤمن) والطرف الثاني(المؤمن له) بمقتضاه يتعهد الطرف الأول بتعويض الطرف الثاني عن ما يلحق به من ضرر أو إتلاف الأملاك والشركات المؤمن عليها، مقابل دفع الطرف الثاني قسطا يتفق عليه بينهما، كما يجب الايتعارض التأمين مع القانون حتى لايصبح عقد التأمين باطلا.

من الناحية الاقتصادية: "هو عبارة عن نظام تقوم بيه هيئة أو شركة بهدف تقليل الخطر الذي يواجهه الفرد أو المنشأة التجارية عن طريق تجميع عدد كاف من الوحدات التي تتعرض لنفس ذلك الخطر(كالسيارة والمنزل والشركات والمنشات...الخ) لجعل الخسائر التي يتعرض لها كل فرد أو مؤسسة قابلة للتوقع بصفة جماعية، ومن ثم يمكن لكل صاحب وحدة الاشتراك بجزء من ذلك الخطر" (ابراهيم عبد الله عبد الرؤف، 2017، صفحة 15-18).

2.1.2 تعريف منتجات التأمين:

يعرف المنتج التأميني بأنه "الخدمات التي تقدمها شركات التأمين لحامل الوثيقة التأمينية وما تمثله تلك الوثيقة من منفعة متمثلة بالحماية والأمان والاستقرار والمتمثل بالتعويض الشركة للمؤمن لهم من الخسائر المتحققة عند وقوع الخطر المؤمن عليه (مرقوم، فلاق، وفوقة، 2020، صفحة 126).

3.1.2 تعريف التأمين البنكي: يمكن تعريفه على أنه "إشتراك ومشاركة البنوك ومصارف الإدخار والتسليف ومنضمات القروض العقارية في صناعة تسويق وتوزيع منتجات التامين"

كما أن قاموس التأمين يعرفه على أنه تقديم منتجات وخدمات التأمين على الحياة من قبل البنوك ووكالات الإئتمان الإيجاري.

وإجمالا يمكن تقديم التعريف التالي: التأمين البنكي في أبسط أشكاله هو توزيع منتجات التأمين من خلال قنوات التوزيع المتوفرة لدى البنك، والذي يصف مجموعة من الخدمات المالية التي تغطي إحتياجات العملاء من المنتجات، والخدمات المصرفية والتأمينية (قميري، 2014، صفحة 08).

4.1.2 المنتجات التأمينية الموزعة عبر البنوك في الجزائر:

إن المنتجات التأمينية الممكن توزيعها عبر البنوك والتي أقرها القرار المؤرخ في 2007.08.06 تتمثل فيما يلي (الجريدة الرسمية الجزائرية،العدد59 ،2007، صفحة 17):

- فروع تأمين الأشخاص : حوادث، مرض، إعانة، حياة–وفاة رسملة؛
- تأمين القروض؛
- تأمين الأخطار البسيطة للسكن: تعدد أخطار السكن، التأمين الإلزامية لأخطار الكوارث الطبيعية؛
- الأخطار الزراعية.

2.2 التأمين البنكي في الجزائر

1.2.2 مزايا التأمين عبر البنوك التجارية:

للتأمين عبر البنوك مجموعة من المزايا نذكرها كالأتي (أ.مرقاس وأ.د زبيري، 2016، صفحة 70–71):

1.1.2.2 بالنسبة لشركات التأمين:

- ✓ قناة جديدة لتوزيع المنتجات التأمينية تقلل من الاعتماد على القنوات التقليدية؛
- ✓ الوصول لشريحة جديدة من الجمهور هم القاعدة العريضة، من عملاء المصرف؛
- ✓ مصدر للعمليات التأمينية الجديدة وزيادة حجم الأقساط؛
- ✓ تحديث التغطيات التأمينية بما يتوافق مع إحتياجات العملاء؛
- ✓ تخفيض تكلفة الخدمات التأمينية مما ينعكس على أسعار التأمين؛
- ✓ تحقيق تواجد سريع لشركة التامين بالسوق دون الحاجة لشبكة واسعة من الوسطاء؛

- ✓ في حالة تكوين المشروعات المشتركة والاندماج بين المصارف وشركات التأمين ممكن لشركة التأمين الحصول على مساندة المصرف لمركزها المالي.

2.1.22 بالنسبة للمصارف:

- ✓ توسيع نطاق الخدمة المالية التي تقدمها المصارف؛
- ✓ إيجاد وسيلة إضافية لزيادة دخل المصرف من خلال العمولات أو الأجور التي يتقاضاها من نشاط بيع المنتجات التأمينية؛
- ✓ توفير خدمة شاملة لعملاء المصرف مما يؤدي الى اكتساب ثقتهم وولاءهم؛
- ✓ تصميم منتجات بنكية تأمينية جديدة لتلبية حاجات العميل بما يتناسب مع ظروفه الاقتصادية ومراحله العمرية؛
- ✓ لقد استفادت المصارف من قدرتها على منح القروض للترويج للمنتجات التأمينية عند إعطاء القرض، اذ سوقت"تأمين السيارة" مع "قرض السيارة"، كما سوقت " التأمين على المسكن" مع التسليفات العقارية، إلى ما سواها، إضافة إلى ذلك، فرضت بوليصة "تأمين على الحياة" كضمانة لتسديد الدين في حالة وفاة المقترضين أو إصابته بالعجز الكلي؛
- ✓ تعتبر شكل لإدارة المخاطر، إذ أن الزيادة في الرسوم المحصلة من بيع التأمين ممكن استخدامها لتعويض الخسارة الناجمة عن القروض المعدومة.

3.1.2.2 بالنسبة لعملاء التأمين :

- ✓ لاشك أن إنخفاض التكلفة التأمينية سينعكس غلى خفض أسعار التأمين بالنسبة للعملاء؛
- ✓ تطوير المنتجات التأمينية بما يتناسب مع احتجاجيتهم؛
- ✓ تطوير الخدمة المقدمة للعملاء من خلال التكنولوجيا الحديثة التي تمتلكها المصارف مثل ألات الصرافة.

2.2.2 الإطار القانوني للممارسة:

يمكن توزيع منتجات التأمين عبر البنوك التجارية للمتعاملين والزبائن لحساب شركة التأمين، والذي أصبح ممكنا ممارسته بموجب المادة (الجريدة الرسمية الجزائرية،العدد 15، 2006، صفحة 10):53 من القانون 04-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للأمر 95-07 المؤرخ في 25 جانفي

1995 المتعلق باالتأمين والتي تنص على:"يمكن لشركات التأمين توزيع منتوجات التأمينات عن طريق البنوك والمؤسسات المالية وما شابهها، وغيرها من شبكات التوزيع"

وجاء المرسوم التنفيذي (الجريدة الرسمية الجزائرية،العدد 35، 2007، صفحة 18) رقم 153-07، مكملا للمادة السابقة ليحدد شروط هذ التوزيع والمتضمن لما يلي: يمكن لشركات التأمين المعتمدة تقديم عمليات التأمين بواسطة بنوك أو مؤسسات مالية أو هيئات متشابهة، على أساس إتفاقية أوعدة إتفاقيات توزيع

- مضمون الإتفاقية؛

- يلزم شركة التأمين بتقديم تكوين مدته (96) ساعة على الأقل حول عمليات التأمين وهذا لفائدة الوكلاء المكتتبين.

- خضوع نشاط الهيئات المذكورة سابقا في مجال توزيع التأمينات إلى مراقبة لجنة الإشراف على التأمينات

وبعدها جاء القرار الذي يحدد منتجات التأمين الممكن توزيعها بواسطة البنوك والمؤسسات المالية وماشابهها وكذا النسب القصوى لعمولة التوزيع والموضحة في الجدول التالي:

الجدول 1: العمولة المستحقة لموزع الخدمة (بنك، مؤسسة مالية)

فرع التأمين	العمولة المستحقة لموزع الخدمة (بنك، مؤسسة مالية، أو ما شابهها)
تأمينات الأشخاص أ- فرع الرسملة ب- فروع تأمين الأشخاص الأخرى	40 % من القسط الأول و10 % من الأقساط السنوية الموالية وهذا أثناء المدة الكاملة للعقد عمولة حددت ب :15 %
تأمين القروض	عمولة حددت ب :10 %
تأمين الأخطار البسيطة للسكن أ- تعدد أخطار السكن ب- التأمين الإلزامي لأخطار الكوارث الطبيعية	عمولة حددت ب :32 % عمولة حددت ب : 05 %
تأمين الأخطار الزراعية	عمولة حددت ب :10 %

المصدر: الجريدة الرسمية العدد 35، الصادرة في:2007/05/23 ،ص18.

وحسب القرار المؤرخ في : 2008.02.20 فإن النسبة القصوى لمساهمة بنك أو مؤسسة مالية في رأس مال شركة التأمين أو إعادة التأمين حدد ب: 15 % من رأس مال شركة التأمين و/أو إعادة التأمين (الجريدة الرسمية الجزائرية،،العدد 17، 2008، صفحة 25).

3.2.2 الشراكة بين شركات التأمين والبنوك الجزائرية:

من خلال الجدول الأدنى سوف نشير إلى مجموعة من البنوك وعلاقة الشراكة التي تربطهم مع شركة التأمين وهذا حسب نوع التأمين

الجدول 2: إتفاقيات الشراكة الموقعة بين البنوك وشركات التأمين الناشطة في السوق الجزائري لسنة 2021

البنك	شركة التأمين	فرع تأمينات الأشخاص	فرع تأمينات الأضرار
بنك القرض الشعبي الجزائري "CPA"	كرامة+الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين	كرامة(تابعة للشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين) "CIAR"	الشركة الوطنية للتأمين والشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين "CAAR"
سوسيتي جنرال	أكسا للتأمينات "AXA"	أكسا للتأمينات"AXA"	أكسا للتأمينات "AXA"
مصرف السلام	السلامة للتأمينات	لايوجد(يقدمون هذ المنتج)	السلامة للتأمينات
بنك التنمية المحلية "BDL"	أمانة+ الشركة الوطنية للتأمين	أمانة	الشركة الوطنية للتأمين "SAA"
بن أن بي باريبا BNP PARIBA	أكسا للتأمينات "AXA"	أكسا للتأمينات "AXA"	أكسا للتأمينات "AXA"
بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	أمانة+ الشركة الوطنية للتأمين	أمانة	الشركة الوطنية للتأمين "SAA"
البنك الوطني الجزائري BNA	الشركة الجزائرية الخليجية لتأمين الأشخاص-الجزائرية للحياة- AGLIC	الشركة الجزائرية الخليجية لتأمين الأشخاص-الجزائرية للحياة- AGLIC	/

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معلومات مقدمة من قبل أعوان البنوك وكالات بومرداس وتيزي وزو.

3. دراسة للتأمين على الحياة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية

1.3 التأمين على الحياة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

سوف يتم من خلال عنصرنا هذا التطرق الى التأمين على الحياة من خلال:

1.1.3- شركات التأمين المتعاقدة مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

إنطلاقا من : 2011/07/01 دخل قانون الفصل حيز التنفيذ إذ لم تعد شركات تأمين الأضرار قادرة على التعاقد فيما يتعلق بتأمينات الأشخاص المعتمدة وفقا لأحكام المادة 229 من الأمر 95-07 المعدل والمتمم بالقانون 04/06 والذي يتضمن " على أن شريكات تأمين الأضرار تنقل كل أو جزء من محفظتها من العقود المتعلقة بتأمينات الأشخاص وإلتزاماتها لشركة أو أكثر من شركة تأمين الأشخاص المعتمدة، مع الحفاظ على أمكانية إدارة الملف التي منحت في البداية لشركات تأمين الأضرار، حتى إنقراض أثار العقود مع نقل المزيد من الملفات إلى الشركات الجديدة لتأمين الأشخاص المرخص لهم" (لبوزي، 2018، صفحة 36).

وهذا ما إستوجب على الشركة الوطنية للتأمين أن تفصل منتجاتها إلى تأمين الأضرار وتأمين الأشخاص مما دفعها إلى إنشاء شركة "أمانة" المتخصصة في التأمين على الأشخاص، حسب نموذج 51/49 برؤوس أموال جزائرية والباقي فرنسية وهذا في نهاية سنة 2011، الموضحة كالأتي(معلومات مقدمة من قبل عون (المسؤلة عن التأمين البنكي) في مديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية- الجزائر):

- (10%) من الأسهم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "**BADR**"؛
- (10%) من الأسهم لبنك التنمية المحلية "**BDL**"؛
- (31%) من الأسهم لشركة الوطنية للتأمينات "**SAA**"؛
- (49%) من الأسهم لشركة الفرنسية للتأمينات ماسيف "**MACIF**".

وحسب هذه النسب تصنف هذه الشركة ضمن الشركات ذات الرأس المال المختلط، وبهذا أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية، يوزع منتجات تأمين الأشخاص باتفاقية مع شركة أمانة للتأمين على حدى، ومنتجات تأمين الأضرار مع الشركة الوطنية للتأمين هي الأخرى على حدى.

2.1.3- المنتجات التأمينية الموزعة من خلال بنك الفلاحة والتنمية الريفية :

1.2.1.3 منتجات الشركة الوطنية للتأمين (SAA):

- ❖ تأمين الأضرار:
- ✓ تأمين الأخطار المتعددة للسكن، تأمين أخطار الكوارث الطبيعية- السكن- ؛
- ❖ التأمين الفلاحي:
- ✓ تأمين الأخطار الفلاحية، تأمين ضد الحرائق التي تصيب المحاصيل، تأمين ضد البرد والمخاطر التي تصيب المحاصيل، التأمين الشامل للشتلات والتأمين الشامل لمحاصيل

الخضر، تأمين أشجار الفاكهة وتأمين المحاصيل النباتية، تأمين الأعمال الزراعية المتعددة المخاطر، التأمين الشامل للثروة الحيوانية والتأمين الشامل للدواجن، التأمين الشامل للمواشي وتأمين العتاد الفلاحي، التأمين الشامل للأخطار المتعددة لتربية النحل والتأمين الشامل لتربية المائية (تربية الأسماك بمختلف أنواعها)، تأمين أشجار النخيل.

كما سوف يتم طرح منتوج جديد والذي يتمثل في تأمين المواد(المتعلقة بالفلاحة) المتعددة المخاطر وشبكات الري.

2.2.1.3 منتجات شركة التأمين الإحتياط والصحة"أمانة" "SAPS "

- ✓ التأمين على الحياة؛
- ✓ التأمين الصحي الفردي، تأمين الحوادث الجسمانية، التأمين على السفر والتأمينات الإجتماعية"التأمين على الصحة"، تأمين سداد الإئتمان (القرض)و الذي يرمز له ب:" **ARC**".

كانت هذه هي المنتجات التأمينية المسوقة عبر مكاتب التأمين البنكي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، كما سوف يتم طرح منتوجات تأمينية جديدة تدخل ضمن تأمينات الأشخاص والتي تم إستحداثها سنة 2021 مثل: أن يقوم مقاول بتأمين إضافي لصالح عماله وهذا إضافة للتأمين الإجباري للعمال على مستوى صندوق الضمان الاجتماعي، وكذلك تطوير منتجات تأمينية مثل: التأمين المدرسي الموجه للمدارس الخاصة .

2.3 دراسة للتأمين على الحياة على مستوى كل وحدات بنك الفلاحة والتنمية الريفية (2010–2020):

1.2.3 نسبة عمولة البنك حسب كل منتوج تأميني موزع من خلال مكتب التأمين البنكي :

سوف يتم تقديم عمولات التي يتحصل عليها البنك حسب كل منتوج تأميني موزع على عملاء البنك

الجدول 3: نسبة عمولة تسويق البنك لمنتجات التأمين على الأضرار

المنتجات التأمينية المسوقة	نسبة العمولة
تأمين الأخطار المتعددة للسكن "MH"	%32
تأمين أخطار الكوارث الطبيعية "CATNAT"	%05
الأخطار المتعلقة ب: المحاصيل	%10
الأخطار المتعلقة ب: البرد	%10
الأخطار المتعدد التي تصيب المحاصيل	%10

الأخطار المتعددة التي تصيب الشتلات	%10
الأخطار المتعددة التي تصيب النخيل	%10
الأخطار المتعددة التي تصيب أشجار الفواكه	%10
الأخطار المتعددة التي تصيب المعدات والأدوات الفلاحية	%10
الأخطار المتعددة التي تصيب المواشي	%10
الأخطار المتعددة التي تصيب الدواجن	%10
الأخطار المتعددة المتعلقة بتربية النحل	%10

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معلومات مقدمة من قبل عون (المسؤلة عن التأمين البنكي) في مديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية– الجزائر

الجدول 4: نسبة عمولة تسويق البنك لمنتجات تأمين الأشخاص

المنتجات التأمينية المسوقة	نسبة العمولة
الحوادث الفردية	%15
تأمين إضافي	%10
التقاعد الفردي	%03
تأمين السفر+ إضافات" أ"	%05
تأمين السفر+ إضافات" ب"	%10
العلاج الجراحي	%15

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معلومات مقدمة من قبل عون (المسؤلة عن التأمين البنكي) في مديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية– الجزائر

يظهر لنا الجدولين رقم (03) و(04) أن البنك يستفيد من عمولة وذلك مقابل المنتجات التأمينية التي يقوم بتوزيعها على العملاء حسب القرار الوزاري المؤرخ في :2007/08/06، المادة رقم (03):"تستفيد البنوك والمؤسسات المالية وماشابهها في إطار توزيع المنتوجات التأمينية من مكافأة تدفع في شكل عمولة توزيع تحسب بنسبة مئوية على أساس القسط المحصل الصافي من الحقوق والرسوم" (الجريدة الرسمية الجزائرية ،العدد 59، 2007،صفحة 17).

2.2.3 إحصائيات التأمين على الحياة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية على المستوى الوطني للفترة الممتدة من 2010–2020

سوف يتم التطرق من خلال هذا العنصر الى مجموعة من الإحصائيات المتعلقة بالتأمين على الحياة على مستوى جميع وحدات بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة الممتدة من 2010 الى غاية 2020.

1.2.2.3 تطور عقود التأمين المبرمة على المستوى الوطني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

من خلال الجدول الاتي سوف يتم تقديم عدد عقود التأمين المكتتب فيها على المستوى الوطني من خلال مكاتب التأمين البنكي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة الممتدة من 2010 إلى غاية2020

الجدول 5: تطور عقود التأمين المبرمة على المستوى الوطني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية 2010–2020

عدد العقود/السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
تأمين الأشخاص	26	200	107	1833	1901	2435
التامين الفلاحي	2844	4084	4928	6147	6349	/
تأمين أخطار الكوارث الطبيعية، أخطار السكن	312	864	1071	1165	911	/
المجموع الكلي	3182	5148	6106	9145	9161	13407

عدد العقود/السنة	2016	2017	2018	2019	2020
تأمين الأشخاص	4344	11641	16696	18682	4383
التامين الفلاحي	8460	7818	8192	9524	9123
تأمين أخطار الكوارث الطبيعية، أخطار السكن	609	663	609	978	632
المجموع الكلي	13413	20122	25497	29184	14138

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معلومات مقدمة من قبل عون (المسؤلة عن التأمين البنكي) في مديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية– الجزائر

ما يمكن ملاحظته حول عدد الملفات التي تم معالجتها، أن عدد هذه الملفات يشهد حالة عدم استقرار (ينخفض ثم يرتفع وهكذا) بين عقود تأمينات الأشخاص (والذي يتضمن عقود التأمين على الحياة)، عقود التأمين الفلاحي وعقود تأمين أخطار الكوارث الطبيعية وأخطار السكن، إلا أن المجموع الكلي للعقود المبرمة يشهد ارتفاع مستمر وهذا حتى سنة 2020، التي عرفت انخفاض وتراجع كبير ويرجع ذلك إلى الحالة الاستثنائية التي شهدتها البلاد بسبب وباء "كورونا" " **covid**19 "، الذي ترتب عنه غلق وتوقف للأنشطة بقرار من الدولة.

2.2.2.3 رقم أعمال التأمين البنكي على المستوى كل وحدات بنك الفلاحة والتنمية الريفية (2010–2020):

يعتبر التأمين على الأشخاص أحد المنتجات التي يتم توزيعها عبر البنوك ،حيث كان رقم أعماله موضح كالأتي في الجدول التالي :

الجدول 6: رقم أعمال التأمين البنكي فرع التأمين على الأشخاص على المستوى كل وحدات بنك الفلاحة والتنمية الريفية (2010-2020)

الوحدة: دينار جزائري

أقساط/سنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القسط الكلي	141000	743800	414220	5613300	6155800	7750370
	2016	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	
	15989400	28827800	30917400	32476000	7098300	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معلومات مقدمة من قبل عون (المسؤلة عن التأمين البنكي) في مديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية- الجزائر

- إجمالي رقم أعمال التأمين البنكي لكل الفروع على مستوى كل وحدات بنك الفلاحة والتنمية الريفية ،حيث كان رقم أعماله موضح كالاتي في الجدول التالي :

الجدول 7: رقم أعمال التأمين البنكي لكل من: فرع التأمين الكوارث الطبيعة ومخاطر السكن ،فرع التأمين الفلاحي وفرع تأمين الأشخاص على المستوى كل وحدات بنك الفلاحة والتنمية الريفية (2010-2020)

الوحدة:دينار جزائري

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القسط الكلي	94050500	143409380	179199000	319740500	317012600	543831360
	2016	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	
	508213900	237291800	493874700	654834000	555768380	

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معلومات مقدمة من قبل عون (المسؤلة عن التأمين البنكي) في مديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية- الجزائر

الشكل 1: المجموع الكلي لرقم أعمال التأمين البنكي لكل وحدات بنك الفلاحة والتنمية الريفية(حسب كل فرع) 2010 -2020

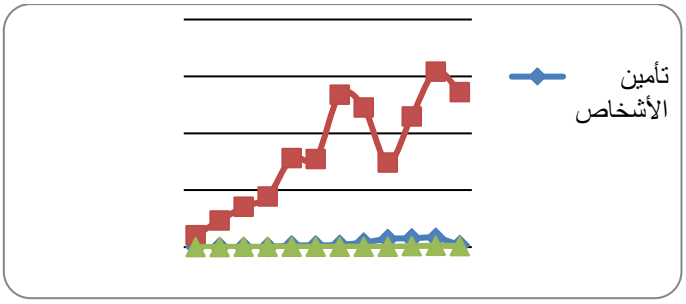

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معلومات مقدمة من قبل عون (المسؤلة عن التأمين البنكي) في مديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية- الجزائر

4. تحليل النتائج:

ما يمكن ملاحظته من الجدول رقم (05) حول عدد الملفات التي تم معالجتها ،أن عدد هذه الملفات يشهد حالة عدم استقرار (ينخفض ثم يرتفع وهكذا) بين كل من: عقود تأمينات الأشخاص، عقود التأمين الفلاحي وعقود تأمين أخطار الكوارث الطبيعية وأخطار السكن، إلا أن المجموع الكلي للعقود المبرمة يشهد ارتفاع مستمر وهذا حتى سنة 2020، التي عرفت انخفاض وتراجع كبير.

أما فيما يتعلق بسنة 2015 فقد قدمنا العدد الإجمالي بسبب عدم توفر المعلومة، حيث كان عدد العقود المبرمة للتأمين الفلاحي وتأمين أخطار الكوارث الطبيعية وأخطار السكن بصفة إجمالية هو 10972 عقد.

أما فيما يتعلق بالجدول رقم (06)نلاحظ أن المبالغ المالية(الأقساط) التي تحصلت عليها شركات التأمين من بيع منتوج التأمين على الأشخاص والذي يتضمن :التأمين على الحياة، التأمين على الوفاة،...الخ عبر شبابيك البنك قد عرف ارتفاعا طيلة فترة الدراسة ماعدا سنة 2012 التي تراجعت فيه ثم عادت من جديد للارتفاع ابتداء من سنة 2013 الى غاية سنة 2019،حيث وصلت قيمة القسط الكلي الى: 32.476.000دج، ولاكن سرعان ما تراجع قيمة القسط الكلي للتأمين على الاشخاص سنة 2020 ليصل الى :7.098.300 دج وهذا بسبب الوباء"جائحة كورونا" الذي نتج عنه شلل كبير في شتى المجالات والقطاعات من بينها المؤسسات المالية وشركات التأمين.

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم: 07 ،أن رقم أعمال التأمين البنكي لكل فرع من الفروع في تطور مستمر وتزايد متتابع خلال الفترة المدروسة أي من سنة 2010 الى غاية 2020 ،الا أنه خلال سنة 2020 شهد رقم أعمال التأمين البنكي تراجع كبير وهذا لنفس الاسباب السالفة الذكر(جائحة كورونا).

أما الشكل رقم (01)فنلاحظ من خلاله أن رقم أعمال فرع تأمين الأشخاص وتأمين الكوارث الطبيعية ومخاطر السكن منخفض بدرجة كبيرة مقارنة بفرع التأمين الفلاحي، وهذا راجع إلى تخصص البنك التمحور حول الفلاحة والتنمية الريفية.

وقد عرف رقم أعمال التأمين البنكي تراجع يشكل واضح سنة 2020 والتي ارتكز سببها على جائحة كورونا"**COVID**19" ،الذي ترتب عنه غلق المؤسسات والتوقف عن النشاط في أغلب القطاعات بقرار من الدولة، إضافة الى توقف العمال عن العمل بسبب إصابتهم بهذا الوباء، والعطل التي منحتها

الدولة في فترة الوباء لكل العاملات الأمهات، هذا كله أدى الى التراجع الكبير في رقم أعمال التأمين البنكي على مستوى كل وحدات بنك الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر.

ملاحظة:

قمنا بتقديم القسط الكلي للتأمين على الأشخاص بدلا من القسط الكلي للتأمين على الحياة وهذا راجع لغياب المعلومة على مستوى مديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية وقد تم تفسير ذلك بأن البنك مطالب بتوزيع منتوج التأمين على الأشخاص ،وليس مطالب بتصنيف كل منتوج حسب ما يتضمنه من منتجات تأمينية فرعية، وبما أن التأمين على الحياة يدخل ضمن المنتجات التأمينية المنتمية لمنتوج التأمين على الأشخاص فقد قدمنا القسط الكلي للتأمين على الأشخاص.

5. خاتمة:

إن الإصلاحات المدرجة في قطاع التأمينات بعد التعديل في التشريع الخاص بهذا القطاع، وذلك من خلال القانون 06-04 المؤرخ في: 2006.02.20 المعدل والمتمم للقانون 07-95 المؤرخ في : 1995.01.25، الذي سمح للبنوك بتوزيع المنتجات التأمينية (التأمين على الحياة كأحد هذه المنتجات) عبر شبابيكها في إطار ما يسمى ب: التأمين البنكي والذي يدخل في إطار التعاون والشراكة بين البنوك وشركات التأمين بداية من سنة 2008 وذلك بهدف توسيع وتنويع مجالات نشاطاتها، ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع استخلصنا مجموعة من النتائج والتوصيات نوردها فيما يلي:

❖ **نتائج الدراسة :**

نورد أهم نتائج هذه الدراسة فيما يلي:

- ✓ مساهمة التأمين البنكي في زيادة رقم أعمال شركات التأمين من خلال تقديم وتوزيع المنتجات التأمينية: تأمين على الحياة، تأمين القروض...الخ؛
- ✓ يسمح البنك لشركات التأمين من خلال التأمين البنكي في الوصول الى شرائح مختلفة وتقديم منتوج التأمين على الحياة الذي يساهم في زيادة الثقافة التأمينية والتعريف بالمنتوج؛
- ✓ يسمح البنك من خلال التأمين البنكي بتوزيع منتوج التأمين على الحياة ذو الإقبال الضعيف؛
- ✓ يساهم توزيع منتجات التأمين على الحياة عبر البنوك في نجاح واستمرارية شركات التأمين في السوق من خلال تطوير هذا المنتوج حسب متطلبات العملاء؛
- ✓ ساهم التأمين البنكي في تنويع مجالات نشاط وخدمات البنوك التجارية؛

- ✓ سمح " التأمين البنكي" بتحقيق تكامل بين البنوك التجارية وشركات التأمين وهذا من خلال تنويع منتجاته وكذلك حصول البنك على عمولات مقابل كل بوليصة تأمين يتم بيعها، كما يساهم في زيادة عوائد شركات التأمين التي تساعد على ترقية قطاع التأمين؛
- ✓ رغم النقاط الإيجابية السالفة الذكر إلا أن نسبة مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الخام بالجزائر أقل من 01 % ،وهذا يدل أن التوزيع من خلال البنوك غير كافي ويتطلب التحسين والتطوير.

❖ **اقتراحات الدراسة:**

على ضوء النتائج المتوصل إليها نقدم الاقتراحات التالية:

- ✓ السعي إلى توفير كوادر مؤهلة ومرخصة لتسويق المنتجات التأمينية "منتوج التأمين على الحياة"، لآن في الوقت الحاضر توجد وحدات بنيكة لا تملك مكتب تسوق على مستواه منتجات التأمين، إضافة إلى غياب تام للمعلومة فيما يتعلق التأمين البنكي على مستوى بعض الوحدات البنكية الموزعة عبر الوطن؛
- ✓ استفادة شركات التأمين من المعلومات المقدمة من طرف البنوك حول رغبات ومتطلبات العملاء، بهدف تطوير المنتجات التأمينية بصفة عامة ومنتوج التأمين على الحياة بصفة خاصة حتى تتوافق مع رغباتهم واحتياجاتهم؛
- ✓ الاهتمام أكثر بتكوين العنصر البشري من خلال زيادة عدد الكوادر المؤهلة والقادرة على تسويق منتوج التأمين على الحياة والمنتجات التأمينية على مستوى كل وحدة من الوحدات البنكية لأن عددهم في أغلب الوحدات لا يتجاوز إثنين، إضافة الى برمجة دورات تكوينية للمكلفين بالبيع تساعدهم على مواكبة التطورات الحاصلة؛
- ✓ الاستفادة من خبرة البنوك الأجنبية العاملة بالجزائر في مجال التأمين البنك

6. قائمة المراجع:

المؤلفات:

محمد ابراهيم عبد الله عبد الرؤف. (2017). دور قطاع التأمين في تحقيق التنمية الاقتصادية. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

الرسائل الجامعية:

حجيلة قميري. (2014). موقع التأمين في الأزمة المالية العالمية حالة الجزائر.أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر 03.

المقالات:

ريم لبوزي. (جوان, 2018). فصل تأمينات الأشخاص عن تأمينات الأضرار بين النتائج الواقعية وضعف الثقافة التأمينية في الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 13.

سميرة مرقاس، ورابح زبيري. (جوان, 2016). التحالفات الإستراتجية بين شركات التأمين والبنوك"رؤية إستراتجية لتطوير الصناعة التأمينية بالجزائر. الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية. أ،العدد16 .

كلثوم مرقوم، صليحة فلاق، وفاطمة فوقة. (2020). قنوات تسويق منتجات التأمين في الجزائر،أي دور لبنك التأمين ؟. المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية،المجلد 11.

القوانين والمراسيم

الجريدة الرسمية الجزائرية. العدد 15. (20 فيفري, 2006). القانون رقم 04-06 المتعلق بالتأمينات.

الجريدة الرسمية الجزائرية. العدد 35. (22 ماي, 2007). المرسوم التنفيذي رقم 153-07.الذي يحدد كيفيات وشروط توزيع منتوجات التأمين عن طريق البنوك والمؤسسات المالية وماشابهها وشبكات التوزيع الأخرى.

الجريدة الرسمية الجزائرية. العدد 59. (06 اوت, 2007). قرار وزارة المالية،حدد فيه منتوجات التأمين الممكن توزيعها بواسطة البنوك والمؤسسات المالية وماشابهها وكذا النسب القصوى.

الجريدة الرسمية الجزائرية. العدد 17. (30 مارس, 2008). قرار يحدد النسبة القصوى لمساهمة البنك أو مؤسسة مالية في رأس مال شركة التأمين و/أو إعادة التأمين.